

رأي اقتصادي

سلبيات وإيجابيات التكنولوجيا

< ليس بخاف على المبرمجين والتقنيين والعاملين بالمؤسسات المالية والمصرفية والمنشآت والمصالح والدوائر في بلادنا اليمن أنه يتوجب على من يستخدم ويعتمد في أعماله على التكنولوجيا إعادة هندسة مصرفه أو منشأته أو دائرته أو مؤسسته المالية والأعمال المطبقة بهما بحيث يأخذون بعين الاعتبار قضايا أساسية كتصميم المنتجات والتعامل مع مخاطر الائتمان والتعاون مع المنافسين في القطاعين العام والخاص والمالي والمصرفي وخارجهما مع التأكيد على المحافظة على الزبائن والمتعاملين وتنمية قاعدتهم بصورة دائمة ومتواصلة مع إدخال العمل التكنولوجي والالكتروني إلى ميادين أنشطة وأعمال القطاع المالي والمصرفي ومختلف القطاعات.



د. أحمد إسماعيل البواب

ولا شك أن العمل المالي والمصرفي ومختلف الأعمال المنفذة في مختلف القطاعات بواسطة التكنولوجيا يجب أن تكون أداة ووسيلة مساعدة لضمان التوصل بين المنشأة أو الدائرة أو المصرف أو المؤسسة المالية وزبائنها والمتعاملين، وأن الركائز الالكترونية والتكنولوجية والتقنية في إطار الخدمات التي توفرها لهم بتسهيل أعمالهم وتلبية متطلباتهم ومجارية لاحتياجات العصر الحديث، وأنها موجهة لأغراض التسويق المباشرة واستقطاب زبائن جدد ويمكن من خلالها إعطاء الزبائن والمتعاملين عروضاً خاصة وخدمات تمكن القطاع المالي والمصرفي والمنشآت والمؤسسات والدوائر من بيع وتقديم خدماتها ومنتجاتها بشكل وبصورة آنية للزبائن والمتعاملين وتمكنهم من الدخول بسرعة عالية إلى حساباتهم وحركاتهم الدورية والخدمات التي تقدمها مما يوفر لهم الوقت والجهد وعناء البحث واتخاذ قراراتهم الهامة .

ومما تقدم يتضح لنا بصورة جلية أنه لا يمكن لأي مؤسسة أو منشأة أو دائرة أو مصرف يماني إهمال قنوات التكنولوجيا عموماً وأن تقديم الخدمات المتقدمة المعتمدة على التقنية هي ضمان لعملية التنفيذ وتجويدها وتباعد المخاطر المحيطة بالعمل وبها.

Email Ahmed albaub@hotmail.com

المنتجات الصينية تخضع للفحص المسبق قبل تصديرها إلى اليمن



عبدالله الخولاني

وقعت الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة مع الإدارة العامة للرقابة على الجودة والفحص والحجر الصحي (AQSIQ) اتفاقية للفحص المسبق للمنتجات الصينية المصدرة إلى الجمهورية اليمنية مع الإدارة العامة للرقابة على الجودة والفحص والحجر الصحي (AQSIQ) التي سيتم بموجبها التأكد من مطابقة المنتجات الصينية للمواصفات القياسية وصلاحتها للاستهلاك والتداول وذلك قبل تصديرها إلى الجمهورية اليمنية.

وفي حفل التوقيع أشاد وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب بالاتفاقية وأهميتها للمبلدين كون معظم المنتجات في الأسواق اليمنية تستورد من الصين نتيجة لتطور التبادل التجاري بين البلدين.

مؤكد أن توقيع الاتفاقية خطوة هامة وجادة لتعزيز التعاون التجاري بين البلدين وكذلك إيجاد آلية محددة لضبط تدفق المنتجات الصينية إلى الأسواق اليمنية بما يضمن تحسين جودة المنتجات المصدرة إلى اليمن والذي سينعكس إيجاباً على حماية صحة وسلامة المستهلك والبيئة وكذلك حماية حقوق المستوردين اليمنيين ولتسهيل انسياب السلع والمنتجات الصينية المطابقة .

من جانبه قال وليد عبدالرحمن عثمان مدير عام الهيئة اليمنية

المنتجات الصناعية غير الغذائية المصدرة إلى اليمن بالرقابة وفحص كل المنتجات الصناعية المصدرة إلى اليمن، وإصدار شهادة مطابقة من قبل المكتب المحلي الـ CIQ والتابع للإدارة العامة للفحص والحجر الصحي ولن تقبل أي شحنة مصدرة من الصين إلى اليمن ما لم تكن تحمل هذه الشهادة والتقارير الخاصة بهذه الشحنة، ويحق للهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة رفض أي شحنة لا تحمل شهادة المطابقة الصادرة عن المكتب المحلي الصيني CIQ واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمنع دخول الشحنات غير المطابقة والتي لا تحمل شهادة المطابقة .

أن مجال هذه الاتفاقية سيشمل مراقبة المنتجات والكمية والصحة والسلامة والمراقبة عند التحميل كما أن هذه الاتفاقية تأتي في إطار الإجراءات التي اتخذتها الهيئة لضبط الرقابة على المنتجات المستوردة وضمان مطابقتها للمواصفات القياسية والعمل على رفع جودة المنتجات المستوردة ، حيث قد تم تدشين الفحص المسبق لشحنات الحديد التركي المصدر إلى اليمن منذ منتصف العام الحالي وكذلك المنتجات الصناعية المصدرة من جمهورية مصر العربية .

الجدير ذكره انه بموجب هذه الاتفاقية ستكون الإدارة العامة للرقابة على الجودة والفحص والحجر الصحي مسؤولة كجهة حكومية في الرقابة على جودة

المواصفات والمقاييس: إن توقيع الاتفاقية يعد انجازاً هاماً في السيطرة على المنتجات الصينية المستوردة ويحد من المنتجات المخالفة للمواصفات والمغشوشة والمقلدة وبالتالي العمل على تحقيق أهداف الهيئة في حماية صحة وسلامة المستهلك ، وأوضح أن هذا التوقيع ثمره لجهود الهيئة التي بدأتها قبل ما يقارب سنة ونصف من التحضير والتفاوض مع الجانب الصيني ،

وأضاف عثمان: بموجب هذه الاتفاقية ستقدم شهادات مطابقة للسلع الصينية وهي أساسية للإفراج عن الشحنات الواردة إلى الموانئ اليمنية ويحق للهيئة رفض أي شحنة قادمة من الصين لم تخضع للفحص المسبق ، وأكد

منح تراخيص استثمارية بتكلفة 8 مليارات و959 مليون ريال بمحافظة عدن



واوضحت احصائية صادرة عن مكتب الاستثمار بعدن تلقت وكالة الانباء اليمنية /سبأ/ نسخة منها ان المشاريع وفرت 271 فرصة عمل ..مبيناً ان المكتب يدرس حالياً عروضاً استثمارية جديدة لعدد من المستثمرين اليمنيين والاجانب من اجل انعاش الحركة الاستثمارية بالمحافظة .

عدن/سبأ
منح مكتب الهيئة العامة للاستثمار بمحافظة عدن خلال الفترة الماضية من العام الجاري تراخيص استثمارية لـ 10 مشاريع في قطاعات التعليم والصناعة والخدمات والسكن والنقل بقيمة 8 مليارات و959 مليون ريال .

مناقشة ضوابط تنظيم حركة النقل البري للبضائع بالحديده

> الحديده/سبأ
ناقش اجتماع موسع برئاسة محافظ الحديده أكرم عطية، وضم ممثلين لهيئة النقل البري والغرفة التجارية بالمحافظة، ورجال الأعمال وسائقي الشاحنات، أليات وضوابط تنظيم حركة النقل البري للبضائع وفقاً للقوانين النافذة .

وخلال الاجتماع أكد محافظ الحديده الأهمية التي يمثلها ميناء الحديده .. مشدداً على أهمية انضباط سير العمل في الميناء وحركة النقل البري وبما يساهم في الارتقاء بمستوى أداء الميناء الذي يعد مورداً اقتصادياً وطنياً هاماً .

وقال : " لن نسمح بتأخرات بتعطيل الحركة التجارية والاقتصادية بداخل الميناء" .. مؤكداً على ضرورة تجاوز الأحداث الأخيرة التي نشبت نتيجة اعتصام سائقي الشاحنات أمام بوابة الميناء بعد مطالبتهم بوضع معيار التناوب لمكاتب النقل دون تجاوز .

وشدد عطية على ضرورة رفع الاعتصام من قبل سائقي الشاحنات على أن يكون هناك تنسيق تام بين مكاتب النقل وهيئة النقل البري وفقاً للقوانين المحددة بهذا المجال .

من جانبهم استعرض المشاركون في الاجتماع الصعوبات والعراقيل التي يتم مواجهتها أثناء نقل البضائع .. مؤكداً على ضرورة إلغاء بند الاحتكار الذي يعيق حركة النقل البرية التجارية ويساهم في التلاعب بأسعار الأجر .

وأقر الاجتماع تشكيل لجنة برئاسة أمين عام المحافظة حسن الهيج وعضوية كل من ممثلي وزارة النقل ومكتب النقل وإدارة الأمن ومكتب الصناعة والتجارة. تتولى دراسة الإشكالية، والعمل على إيجاد حلول مناسبة لجميع الأطراف تساهم في خدمة الحركة التجارية والاقتصادية للمحافظة .

اختتام حملة قياس الأثر المتبقي للمبيدات على محاصيل العنب والطماطم



صنعاء/سبأ
اختتمت أمس حملة قياس الأثر المتبقي للمبيدات على محاصيل العنب والطماطم في أمانة العاصمة ومديرية بني حشيش بصنعاء والتي نفذتها الإدارة العامة لوقاية النباتات التابعة لوزارة الزراعة والري .

وهدف الحملة على مدى ستة أيام إلى قياس وتحديد نسبة الأثر المتبقي للمبيد على ثمار العنب والطماطم والتأكد من سلامتها للاستخدام ، إلى جانب توعية إرشادية للمزارعين حول كيفية الاستخدام الآمن للمبيدات في مكافحة الآفات والطرق السليمة في عمليات مكافحة إضافة إلى التوعية بأهمية الالتزام بفترة الأمان اللازمة بعد رش المبيد على الثمار أو الأشجار .

وأوضح مدير المختبر المركزي لقياس الأثر المتبقي للمبيدات التابع للإدارة العامة لوقاية النباتات رئيس فريق تنفيذ الحملة المهندس

عبدالله مسعود ل/سبأ/ أن نتائج الحملة كانت مجدية حيث كرست الحملة لتحديد نسبة الأثر المتبقي للمبيد على الثمار والتأكد من سلامة الثمار على مذاق الثمار وجودتها .

ونوه بأن برنامج الإدارة العامة لوقاية النباتات في هذا الجانب يتضمن تنفيذ أنشطة وحملات قياس الأثر المتبقي للمبيدات خلال المرحلة القادمة لتشمل العديد من الفواكه والخضروات والمحاصيل الأخرى سواء في الأسواق أو مراكز بيع السلع الزراعية .

عبدالله مسعود ل/سبأ/ أن نتائج الحملة كانت مجدية حيث كرست الحملة لتحديد نسبة الأثر المتبقي للمبيد على الثمار والتأكد من سلامة الثمار على مذاق الثمار وجودتها .

ونوه بأن برنامج الإدارة العامة لوقاية النباتات في هذا الجانب يتضمن تنفيذ أنشطة وحملات قياس الأثر المتبقي للمبيدات خلال المرحلة القادمة لتشمل العديد من الفواكه والخضروات والمحاصيل الأخرى سواء في الأسواق أو مراكز بيع السلع الزراعية .